الفلسفة السياسية للاستبداد بين الشيخ الكواكبي والفيلسوفة حنة أرندت: أية راهنية؟

The political philosophy of authoritarianism between Sheikh al-Kawakibi and the philosopher Hannah Arendt, does it matter now?

إعداد: د. العباسي عبد الصمد

Abdessamad ELABBASSI

أستاذ الحقوق - كلية الحقوق جامعة المولى اسماعيل مكناس المغرب

الملخص:

ينتمي موضوع هذا المقال إلى العلوم السياسية المعاصرة في مبحثها الفلسفي النظري، إلا أنه لا يخلو من امتداد عملي إجرائي، ففلسفة الاستبداد التي يناقشها لم تعد موضوعا نظريا فحسب، بل صارت مؤشرات ومقاييس عملية تعين الباحثين في الشأن السياسي الراهن على الرصد والتنبؤ في الشؤون المتعلقة بالديموقراطية والسلطوية عبر العالم، حيث يقدم هذا المقال نموذجين فلسفيين قاربا موضوع الاستبداد بمختلف أنماطه، وقدما أرضية نظرية مهمة استلهمتها تلك المقاييس عن وعي أو عن غير وعي، إنهما نموذج الفيلسوفة حنة أرندت باعتبارها من أهم من شرح مظاهر الاستبداد خاصة في صورته التوليتارية في سياق الفكر السياسي الغربي المعاصر، ثم نموذج الشيخ الكواكبي كون كتابه "طبائع الاستبداد" أهم مؤلف في الموضوع في الفكر العربي المعاصر. ولا تقف الإضافة العلمية للمقال عند الإشارة لأهمية النموذجين بل تتعداها إلى التنبيه إلى أن المقاييس المستجدة للديموقراطية والسلطوية يمكن أن تحين متغيراتها من خلال إعادة النظر في هذين الإسهامين النظريين.

الكلمات المفتاحية: استبداد، حنة أرندت، الكواكبي، مقياس الاستبداد.

abstract

The main topic of this article "authoritarianism" belongs to contemporary political science, especially in the philosophical aspect, but it has an important applied aspect related to democracy index, which have become one of the most important tools of political science. The article dealt with the philosophical perception of authoritarianism through the eyes of two important thinkers in the Arab world and the occident; the philosopher "HANNAH Arendt" and the thinker "ALKAWAKIBI". The scientific purpose of the paper is indicating the possibility of updating the indicators of democracy and fascism by the way of rereading ideas of the two thinkers.

Key words :HANNAH Arendt, ALKAWAKIBI, authoritarianism, F-scale

مقدمة:

يرتبط مبحث الاستبداد ارتباطا وثيقا بالعلوم السياسية خاصة في شقها النظري الفلسفي، فالعلوم السياسية كما هو معروف تتخذ الدولة موضوعا أساسيا بحسب مدارسها الكلاسيكية، وتقارب مواطن السلطة أيا كان الفاعل فيها، وأنماط السلوك السياسي بحسب المدارس المستجدة في هذا العلم، وهذه المواضيع جميعها تدور حول فهم شكل الدولة والسلوكيات السياسية التي تحقق العدل والإنصاف والحقوق والديموقراطية للإنسان، وفهم ما يعاكس ذلك أي السلوكيات والمؤسسات التي تهوي بالإنسان إلى الظلم والفساد والتعسف...، وكل هذا متعلق بمبحث الاستبداد عينه، حيث أن نظار السياسة في فرار دائم من الاستبداد، وبحث دائم عن نقيضه أي العدل والحكم الرشيد والمشاركة والديموقراطية...

ورغم هذه الأهمية الوجودية لمبحث الاستبداد في علم السياسة إلا أنه لم يتجرأ كثير من نظاره على تناوله حصريا، إلا آحادا من الفلاسفة والمفكرين ذوي الشأن الكبير جدا في تاريخ الفكر السياسي، بالنسبة للقرن 20 تعد الفيلسوفة حنة أرندت Hannah Arendt (1906-1975) الألمانية الأصل من أهم من صاغ مشروعا نظريا تطرق للموضوع خاصة في شقه التوليتاري، أي الاستبداد في صيغته الكليانية الشاملة، ليس فقط انطلاقا من كتابها الشهير "أسس التوليتارية" بل على امتداد مجمل مصنفاتها تقريبا، فقد كتبت في الوجود البشري (الوضع البشري) وفي مباحث السياسة جميعها (العنف، السلطة، الثورة ...) إلا أن هذه المؤلفات جميعها استضمرت سعيا دائما نحو التحلل من ربقة الاستبداد السياسي والسعي نحو الحرية والديموقراطية ولو بشكل غير مباشر.

بالنسبة للفكر العربي لن يجادل أحد في أن أهم ما تحتفظ به الخزانة العربية فيما يخص الاستبداد هو كتاب "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" للشيخ الإمام عبد الرحمن الكواكبي الحلبي (1855 –

1902)، إذ رغم أن الموضوع نوقش عرضا في العديد من الكتب العربية[20]، وتداوله المسلمون في مباحث السياسة الشرعية، وأوما إليه الأدباء في كتب قصص الحيوان؛ إلا أنه لم يناقش بشكل يستوعب فكر العرب وفلسفة الغرب إلا في عهد الشيخ الكواكبي في القرن 19.

إشكالية الدراسة

تنظر هذه الدراسة في المعطيات النظرية المتعلقة بالاستبداد السياسي عند كل من الشيخ عبد الرحمن الكواكبي والفيلسوفة حنة أرندت، لتستخلص أوجه الانسجام والانفصام بين المشروعين النظريين، ومن ثمة البحث في مدى راهنية تلك المعطيات، أي مدى إمكانية دمجها في المناهج الجديدة للعلوم السياسية المتعلقة بالديموقراطية ومحاربة الاستبداد والشمولية، لذلك فالبحث يجيب عن ثلاثة أسئلة رئيسية:

- ما هي الأسس النظرية للاستبداد عند كل من الشيخ الكواكبي والفيلسوفة حنة أرندت؟
- أين تقاطع المشروعان النظريان وأين افترقا؟
- كيف يمكن أن تستفيد المناهج السياسية المستجدة من هذين المشروعين النظريين؟

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة المقارنة أهمية نظرية وعملية تتجلى فيما يلي:

- **الأهمية النظرية:** تتمثل في بيان الأسس والأفكار الأساسية المتعلقة بالاستبداد لدى كل من الشيخ الكواكبي والفيلسوفة أرندت، لأن أفكارهما بثت في عدة مؤلفات خاصة بالنسبة للفيلسوفة أرندت، ما يعني أن البحث سيلخص الأسس النظرية من مدونات فلسفية كبيرة لا يتسع المجال لقراءتها لدى الكثير من الباحثين.
- **الأهمية العملية:** تنطلق المناهج السياسية الحديثة من أطر نظرية أو بناء نظري (construction théorique) تجرد منها مقاييس ونماذج كمية لمقاربة الظواهر السياسية مثل الديموقراطية ودرجة الحريات وفصل السلطات... في هذا السياق تقدم الدراسة أفكارا يمكن أن تعزز من القاعدة النظرية للمقاييس المستجدة، ومن ثمة تضع أمامها إمكانية إغناء مؤشراتها أو تعديلها، انطلاقا من مشروعين نظريين مهمين تخصصا في أهم موضوع تؤول إليه كل مباحث العلوم السياسية تقريبا وهو مبحث الاستبداد.

منهج الدراسة

انطلاقا من موضوعها فالدراسة ترتكز طبعا على **المنهج المقارن** الذي يحدد أوجه الشبه والاختلاف بين طرفي المقارنة، وهذا المنهج في المواضيع النظرية الفلسفية يستهدف مقارنة المفاهيم وبناء التصورات، كما في موضوع هذا البحث.

[20] تعرضت مثلا مقدمة ابن خلدون الشهيرة للموضوع تحت مسميات عديدة منها "الاستبداد" عندما تحدث عن استبداد البرامكة بالدولة العباسية، و"الظلم" عندما تحدث عن كونه مئذنا بخراب العمران، و"الاستعباد"، و"الاستئثار"...

غير أن المنهج المقارن يحتاج من الناحية الإجرائية إلى **الاستنباط** في مثل هذه المواضيع، وذلك من أجل الخلوص إلى الثمار النظرية للموضوع انطلاقا من متن ومؤلفات الشيخ والفيلسوفة.

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على افتراضات أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

- وجود تقاطعات وثوابت نظرية بين الشيخ والفيلسوفة راجعة إلى أن الاستبداد مهما تغيرت بيئاته وأساليبه فهو ذو أسباب وعوامل كامنة متكررة يجب التنبيه إليها من أجل تلافيها.
- وجود متغيرات ثانوية في موضوع الاستبداد تجعل العمل على التخلص منه تتأثر بالسياقات الثقافية والجغرافية، مما يحتم تنويع طرق البحث عن دواء الاستبداد.
- المقاييس index المتعلقة بالديموقراطية وحقوق الإنسان تحتاج تطعيما نظريا يمكن أن يساهم فيه المشروعان النظريان موضوع الدراسة.

خطة الدراسة

انسجاما مع إشكالية البحث تم تقسيم الدراسة إلى محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأول: مداخل الاستبداد عند حنة أرندت

المحور الثاني: سلم الاستبداد عند الكواكبي

المحور الثالث: المماثلة بين النظريتين

المحور الرابع: راهنية المشروعين النظريين

أما **الخاتمة** فتضمنت **نتائج** وخلاصات الدراسة مضافا إليها **توصيات** متعلقة بكيفية الاستفادة من الأفكار والمفاهيم النظرية لدى الشيخ والفيلسوفة في تحيين النماذج النظرية المستجدة المتعلقة بالاستبداد.

المحور الأول: مداخل الاستبداد عند حنة أرندت

حاولت حنة أرندت تفكيك أسس النظام التوليتاري أو "الكلياني" أو "الشمولي" بحسب بعض الترجمات العربية؛ فوضعت ما يمكن تسميته مداخل رئيسية لترسيخ هذا النمط من الحكم في المجتمعات، متوسلة بمنهج تاريخي وسياسي يقوم على تحليل معطيات التاريخ المعاصر في ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي أساسا، وشيء من بعض الدول المماثلة، كما أسست دراستها تلك على ما تيسر في مرحلتها من نظريات للتحليل السياسي، وحتى النفسي ذلك أنها في كتابها عن "أسس التوليتارية" حاولت مقاربة وعي وذهنية الديكتاتور الشمولي وجماهيره كذلك، فخلصت إلى بعض الديناميات التي تشكل المجتمع الشمولي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ: الجماهير المحايدة واللامبالية نقطة البداية والخطر الأعظم

تحضر الشمولية عند حنة أرندت حينما تغيب السياسة بمنطقها الليبرالي الحزبي، فالحركات الشمولية تستهدف المجتمعات ذات الطبقات المائعة والتي يغيب فيها التأطير السياسي للجماهير، فالحركات التوليتارية تستهدف "الرعاع" بتعبيرها، وذلك وفق منطق الكثرة الديموغرافية، وليس وفق منطق الكثرة السياسية والاجتماعية المحفزة على التواصل والتعايش كما طورتها في كتابها الشهير عن "الوضع البشري"[21]، فالجماهير غير المؤطرة سياسيا في الدول ذات الكثافة السكانية العالية مرشحة أكثر من غيرها لاستنبات النظام الشمولي، لذلك توقعت أن الدول قليلة العدد لا يمكن أن تنجح فيها التوليتارية[22]، وكان في هذا انتقاد ضمني للأحزاب التقليدية في أوربا التي كان رهانها فقط على الطبقات الاجتماعية الموالية للأحزاب بخلفية براغماتية من أجل حماية مصالحها.

إن هذه الكتلة البشرية حسب حنة أرندت تكون طبيعيا متعطشة للعنف و"الشر" إلى درجة أن الواحد من هذه الفئة بعد إدماجه في الحركة التوليتارية مستعد "لإعانة متهميه لأن يلفظ بنفسه حكم إعدامه شرط ألا يمس مركز عضويته في الحركة"[23]، فولاؤه يصير لا محدودا ولا متبدلا ولا مشروطا للحركة، ويفقد كامل عفويته وأخلاقيته ليصير جثة حية أو شيئا "أي شيء لا تقوى الحيوانات نفسها أن تكونه"[24] بتعبير حنة أرندت، فالإنسان المعزول عن المجال السياسي، وعن الحياة العامة هو الزبون المفضل للنظم الشمولية.

إنه إنسان منكفئ عن المجال العام متورط فيما تسميه مجاله الخاص ذا البعد الشخصي الأسري الضيق، حيث يفتتن الإنسان بالأشياء الصغيرة التافهة، ويصير الإنسان العامل الباحث عن الترقي الاجتماعي الشخصي في وضعية سمتها "الوجود خارج العالم للحيوان العامل"[25]، أي أن العزلة عن المجال السياسي هي منطلق كل استبداد وإرهاب.

ب: العدو الملهم والدعاية الإعلامية وسوط الإرهاب لتشكيل الوعي

تبدأ رحلة النظام الشمولي الاستبدادي بحسب تحليل حنة أرندت بالسيطرة على وعي الجماهير، من خلال تدمير الأحزاب السياسية التقليدية، بل حتى البيرقراطية كما في التجربة الستالينية لتحقيق التحالف المؤقت بين النخبة التوليتارية والجمهور بواسطة الدعاية الإعلامية، واختلاق عدو وهمي، مثل خطر السامية والمؤامرة اليهودية العالمية كما صورتها الدعاية الهتلرية، وخطر التروتسكيين مثلما زعم ستالين، حيث يتم حشد الجماهير بداية بالترغيب والتخويف من هذا العدو، لينتقل الترهيب إلى صفوف الجماهير نفسها من خلال القمع والإرهاب الذي يستهدف من لا يتخذ عدو الدولة عدوا. لقد وصفت أرندت هذا الأمر بكثير من التفصيل خاصة كيف تتوسل الأنظمة الشمولية بالجيش والشرطة

[21] حنة أرندت، الوضع البشري، ترجمة هادية العرقي، الطبعة الأولى، بيروت، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2015.
[22] حنة أرندت، أسس التوليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، الطبعة الثانية، بيروت، دار الساقي، 2016، ص. 34.
[23] المرجع نفسه، ص. 33.
[24] المرجع نفسه، ص ص. 207، 230.
[25] حنة أرندت، الوضع البشري، مرجع سابق، ص. 140.

السرية لتتبع حركات وأنفاس الجماهير إلى درجة أن شرطة روسيا الستالينية (NKVD) كانت تتوفر على ملفات حول كل شخص في البلاد تقريبا[26].

في هذه المرحلة أيضا يجمع ممثل النظام الشمولي بين الدعاية والإرهاب الخانق[27]، ثم يتدحرج ليجعل الالتفات حوله مصدره الإرهاب وحده وقليل من الدعاية الإعلامية، حتى أن هذا الترهيب يستهدف صغار المنتمين إلى الأحزاب المنافسة كما في التجربة الهتلرية، بعد ذلك يضفي النظام الشمولي على دعايته بعدا "نبويا" كما ترى حنة أرندت؛ فما يتوقعه ويتنبأ به من خطر داهم، يفرض على وعي الجماهير فرضا، حتى تصير مرهونة لهذا الخطر "المتوقع"، وملزمة بالالتفات حول الحركة الشمولية وزعيمها.

تتشكل من هذه المسارات جميعها دولة "عديمة الشكل" حسب أرندت[28]، يتداخل فيها الحزب الحاكم بالإدارة والدولة، في إطار ما تسميه "التنظيم التوليتاري"، ثم يوجه النظام الشمولي دعايته الإعلامية نحو الخارج، لأن هدف الأجهزة القمعية في هذا النظام لا يكون التأثير على ضحاياه فقط، بل على البشرية كلها[29].

ج: مركزية الشخصية المسيطرة: رجل الجمهور

حاولت حنة أرندت دراسة شخصية الديكتاتور الشمولي (سمته أحيانا رجل الجمهور)، وذلك على غرار أغلب الفلسفات السياسية التي تطرقت للاستبداد، حيث ميزت بشيء من التفصيل بين الشخصية المستبدة في النظام التوليتاري، والنظم الديكتاتورية العادية، فسلطة القائد في النظم الشمولية تقضي تماما على أي تسلسل للسلطة، فلا يشعر أي مركز بيروقراطي بإمكانية التأثير أو تحديد طبيعة القرار المتخذ، بل يصير كل الناس "رجلا واحدا" بتعبير حنة أرندت[30]، كما أن الزعيم يتكئ إلى إيديولوجية ينسبها زورا إلى العلم، ومن الناحية الاقتصادية يصير الحاكم التوليتاري معنيا بنهب ثروات البلاد كما لو أنه من الفاتحين[31]، ليشكل نظاما بعيدا كل البعد عن السلطة، بل هو أقرب للقوة والإرهاب المستديم، لأنه وكما وضحت في كتابها "في العنف" فالسلطة أبعد شيء عن العنف، وقد عاكست بتصورها ذلك كافة النظريات السياسية التي عاصرتها وكانت تعتبر أن العنف هو أقصى درجات السلطة[32]، فالزعيم التوتاليتاري بحسبها سيجعل ثورته المزعومة تأكل أبناءها عاجلا أو آجلا.

المحور الثاني: سلم الاستبداد عند الكواكبي

كانت فلسفة عبد الرحمن الكواكبي المتعلقة بالاستبداد غنية جدا حتى أنه يمكن القول إن الرجل جمع ما تفرق عند غيره بخصوص "طبائع الاستبداد"، وأضاف إلى فلسفته تلك حجاجا لغويا جميلا

---

[26] حنة أرندت، أسس التوليتارية، مرجع سابق، ص. 200.
[27] المرجع نفسه، ص. 79.
[28] المرجع نفسه، ص. 148.
[29] المرجع نفسه، ص. 239.
[30] المرجع نفسه، ص. 256.
[31] المرجع نفسه، ص. 186.
[32] حنة أرندت، في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، الطبعة الأولى، بيروت، دار الساقي، 1996، ص. 31.

ليس للإقناع العقلي فقط؛ بل للإثارة الجمالية والأدبية لدى المتلقي وإن في موضوع أبعد ما يكون عن الجمال[33].

تميز الكواكبي في دراسته للاستبداد السياسي بالتزامه المنهجي والموضوعي[34] الكبير فقد أعلن عن موضوعه وإشكالياته ومنهجه ومآلاته وخلاصة ما وصل إليه سابقوه منذ بداية الكتاب، حيث بدأ تحليله السياسي للاستبداد بوضعه على رأس مباحث العلوم السياسية، فاعتبر أن أول ما يجب أن تدرسه السياسة هو الاستبداد[35]، كما بين الاشتباك المفهومي بين الاستبداد والمفاهيم القريبة منه من قبيل التسلط والتحكم[36]، وانفردت مقاربته بمراعاة السياق التداولي للموضوع، فتحدث عن طبائع الاستبداد بشكل عام دون أن يغفل عن الاستبداد المشرقي الذي بدا في نظره أكثر حدة وخطرا، لأنه مطعم بألوان من التدين والثقافة المناهضة للحرية، كما تميز منهجه بتشخيص الداء وبيان الدواء حسب تعبيره.

أ: تشخيص الداء: التحريف الديني ومحاربة العلم مرقاة المستبدين

رأى الشيخ الكواكبي أن نقطة البداية في الاستبداد تبدأ من الدين، وقصد منه "التدين" بالمفهوم المعاصر أي أنماط تصور وممارسة الدين، فالاستبداد السياسي في نظره قرين الاستبداد الديني، لذلك يرى أن أقرب الطرق للإصلاح السياسي هو الإصلاح الديني[37]، في هذا السياق بين الشيخ أن تأويل النصوص الدينية الإسلامية تأويلا يجافي مقاصدها كان من أهم ما رسخ الاستبداد في المشرق، كما بين أن التساهل مع انتشار البدعة في الدين وتقليد ذوي العقائد الأخرى كان عاملا مؤثرا كذلك في الموضوع، وقد كان هذا متسقا مع التوجه السلفي الذي يحسب عليه الكواكبي عادة ونافح عنه في كتابه الشهير "أم القرى"[38]، حيث اعتبر أن البدعة ملازمة للاستبداد حتى في الملل والنحل من غير الإسلام. بل إن الممارسات الاستبدادية في رأي الإمام تتشابه طقوسها الدينية الاستعبادية ولو بين الأديان المختلفة، فأشار إلى منطق البابوية في المسيحية والغوثية عند بعض جهلاء المتصوفة في الإسلام[39]، وقال إن في ذلك تقليدا للوثنيين الرومان وبعض الطقوس المجوسية، وخلص إلى أن "البدع التي شوشت الإيمان وشوهت الأديان تكاد كلها تتسلسل بعضها من بعض وتتولد جميعها من غرض واحد هو المراد، ألا هو الاستعباد"[40].

[33] من غرائب الصدف أن الفيلسوف الألماني تيودور أدورنو أحد كبار المهتمين بالاستبداد والشخصية الاستبدادية كان أصلا فيلسوفا للجمال بدوره وكان موسيقيا، سيتم التطرق لنظريته في الاستبداد خلال محاور هذا المقال.
[34] نسبة إلى موضوع البحث "الاستبداد".
[35] عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، الطبعة الخامسة، بيروت، دار الشرق العربي، 2003، ص. 20.
[36] المرجع نفسه، ص. 23.
[37] المرجع نفسه، ص. 24.
[38] عبد الرحمن الكواكبي، أم القرى، القاهرة، الطبعة المصرية بالأزهر، 1931، ص. 12 وما بعدها.
[39] المرجع نفسه، ص ص. 36-38.
[40] عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص. 43.

حدد الإمام عبد الرحمن الكواكبي مرقاة ثانية يتكئ عليها الاستبداد السياسي وهي العلم، حيث قرر أن بين المستبدين والعلم حربا لازمة مستمرة، وحدد أنواعا من العلوم هي أشد خطرا على المستبدين من غيرها؛ فجعل على رأسها الفلسفة ثم حقوق الإنسان والسياسة والتاريخ[41].

كما قرر أن "التمجد" هو الضلع الثالث للاستبداد، لأنه يقوم على استرهاب الناس بالمظاهر الكسروية في الحكم، وخلق محيط فاسد حول المستبد من الأعوان والعمال وذوي القربى، هدفهم حماية المستبد وتخويف العامة. وانطلاقا من هذا المجد المزيف يعتمد المستبد بحسب الشيخ الكواكبي على المال، الذي قصد منه أن الاقتصاد المبني على الاحتكار مبعث حقيقي للتسلط والاستبداد.

بين ثنايا بيانه لهذه الدرجات أو الدركات المؤسسة للاستبداد، لم ينس الشيخ الإشارة إلى بعض الأمور الإدارية التي تعمق الاستبداد، فكان ناقما في بداية بحثه على ما سماه "الجنود المنظمة"، حيث اعتبر نظام الجندية الشر الأكبر الذي أصاب البشرية، وعلم الناس الشراسة والطاعة العمياء.

ب: شخصية المستبد عند الكواكبي: من المستبد؟

لا يتوطد الاستبداد حسب الإمام إلا عندما ينخرط الكل في أتونه، بدءا من أقل محكوم إلى أرفع زعيم فلا يولي الله المستبد إلا على المستبدين[42]، حتى أن ضحايا الاستبداد هم مستبدون في أنفسهم لو قدر أحدهم على استعباد غيره لما تلكأ عن ذلك ولو كان قومه وعشيرته، فالحكومة المستبدة تمارس الاستبداد في كل الفروع والقطاعات من الشرطي والفراش وكناس الشوارع - بتعبير الإمام[43] - إلى غير ذلك من الفئات، ثم ينخرط الجميع في نوبة من الخوف المتبادل، حيث يخاف المستبد الزعيم من المحيط ومن الشعب، ويخاف هذا الأخير من نفسه (الخوف من التخاذل حسب الإمام) ويخاف من حكامه.

المحور الثالث: المماثلة بين النظريتين

إن قراءة أولية للمشروعين النظريين المتعلقين بالاستبداد لدى الشيخ الإمام الكواكبي والفيلسوفة حنة أرندت يبين مساحة كبيرة من التقاطع بينهما حتى يخال المرء نفسه أحيانا أمام معطيات نظرية متشابهة معبر عنها بلغتين مختلفتين[44]، ولعل ذلك راجع أساسا إلى اطلاعهما على الفلسفات السابقة المتعلقة بالموضوع، وإلى التشابه المنهجي الكبير بينهما[45]، فالشيخ اطلع جيدا كما يظهر من متن كتابه

---

[41] يقول الشيخ الكواكبي في هذا السياق: "ترتعد فرائص المستبد من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية والتاريخ..."، انظر:
- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص. 47.

[42] المرجع نفسه، ص. 29.

[43] المرجع نفسه، ص. 64.

[44] مثال ذلك أن الإمام الكوكبي عرف الاستبداد بأنه "التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى" أو التصرف فيها بمقتضى "المشيئة وبلا خوف تبعة" كما ذكر في موضع آخر، وعرفته الفيلسوفة في كتابها عن الثورة بأنه "شكل من أشكال الحكم يقوم فيه الحاكم بالحكم وفقا لإرادته وسعيا وراء مصالحه الخاصة" والتعريفات يكادان يتشابهان كثيرا كما يبدو، كما أن الفيلسوفة والشيخ تحدثا كلاهما عن أهمية الحكومة الدستورية في مواجهة الاستبداد، انظر:
- عبد الرحمن الكراكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص ص. 16، 20، 23.
- حنة أرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص ص. 182، 202.

[45] اعتمد الشيخ والفيلسوفة أساسا على التحليل التاريخي للمعطيات السياسية، وقد صرحا بذلك في مواطن كثيرة من المؤلفات، انظر مثلا:
- عبد الرحمن الكواكبي، مرجع سابق، ص. 143.
- حنة أرندت، أسس التوليتارية، مرجع سابق، ص. 5.

على الفلسفة السياسية للأنوار خاصة في شقها الفرنسي مع "منتسكيو" وعقده الاجتماعي، كما اطلع على تجارب عصره بحكم ممارسته للصحافة، وتناولت هي الواقع السياسي للغرب كما عايشته، بل إنها مارست الصحافة أيضا ردحا من الزمن، إضافة إلى اطلاعها على الفلسفة القديمة خاصة اليونانية منها، وكذا الحديثة حيث ناقشت كثيرا من الفلاسفة المعاصرين (ماركس، فيبر...) خاصة في ثيمات السلطة والعنف والعمل.

أ: دواء الاستبداد: الاتفاق المبدئي على الحل الليبرالي

يعد الإمام من رواد فكر النهضة العربية أواخر القرن 19، والذين تميزوا بالاطلاع على الشؤون السياسية للعالم، واحتكاكهم بالفكر الغربي من خلال البعثات والترجمة والاستعمار، مما ساهم في انتشار الفكر الليبرالي بين أوساطهم، أما بالنسبة للفيلسوفة فاتجاهها السياسي الليبرالي كان واضحا إلى درجة أنه يمكن اعتبارها على رأس هرم الفلسفة الليبرالية في القرن 20 إلى جانب "جون بوردلي رولز"، فكيف نظر الإمام والفيلسوفة للحل الليبرالي للاستبداد؟

- **تفعيل السياسة/المشاركة**

حدد الشيخ عبد الرحمن مداخل أساسية لعلاج هذا الداء العضال الذي هو الاستبداد، إما تصريحا أو ضمنا عندما بين أسباب وأعراض هذا الداء، إذ يكفي تجنب الأسباب للنجاة من الأعراض، وتحقيق مصارع الاستعباد. فكان أهم وصفة قدمها الشيخ تصريحا هي ما سماه "الشورى الدستورية"[46]، القائمة على المراقبة الشديدة والاحتساب الذي لا تسامح فيه، أي وجود رابطة قانونية معلومة نافذة بين الأمة والحكومة[47]، كما نبه غير ما مرة لما سماه الاشتراك في الشؤون العامة[48]، أو "المعيشة الاشتراكية"، أو "المعيشة الاشتراكية الإسلامية" كما في كتابه "أم القرى" وهو ما عبرت عنه أرندت بطريقة غير مباشرة في مشروعها الفلسفي عن الوضع البشري عندما رفعت من شأن المجال العام، حيث تمارس السياسة والتواصل والمشاركة، ونبهت لخطورة طغيان الشأن الخاص حيث ينكفئ الناس على أنفسهم وأسرهم وحاجياتهم الخاصة، فقد نبهت إلى ضرورة الرقي بالإنسان من مرحلة العمل و"الأثر" إلى مرحلة الفعل السياسي في الفضاء العام، والذي ارتقت به إلى كونه مسألة حياة أو موت، كما اعتبرت فقدان الناس للفعل التواصلي السياسي الجماعي دليلا على الطغيان[49]، وهذا ما عبر عنه الشيخ بضرورة الاشتراك في الشؤون العامة.

- **نبذ العنف**

بالنسبة للعنف عبر الشيخ صراحة عن عجزه كوسيلة للتغيير إذ قال "الاستبداد لا ينبغي أن يقاوم بالعنف"[50]، و"الاستبداد لا يقاوم بالشدة"[51]، لأن ذلك يؤدي إلى فتن تحصد الناس حصدا، وهو ما

[46] انظر مقدمة كتاب طبائع الاستبداد، ص. 15.
[47] عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص. 144.
[48] استعمل الشيخ مفهوم المشاركة وفق عدة صيغ صرفية: المشاركة، الاشتراك، الشركة، الشركات...
[49] حنة أرندت، الوضع البشري، مرجع سابق، ص. 225.
[50] عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص. 155.
[51] المرجع نفسه، ص. 154.

قصدت إليه أرندت عندما قالت إن السلطة المبنية على القوة والعنف المشروع حسب التصور الفيبري سرعان ما تحصد أبناءها أنفسهم، حيث عملت جاهدة في كتابها عن العنف على وضع تقابل وتضاد حتمي بين العنف وممارسة السلطة، فقد انتقدت التصور الماركسي أيضا المبني على أن الدولة شكل لممارسة القمع من طرف الطبقة المسيطرة، حيث خلصت إلى نتيجة اعتبرتها حاسمة وهي أن "السلطة والعنف يتعارضان"[52]. كما انتقدت تكالب من سمتهم بالرعاع على العنف، لأن ذلك يصوغ للزعيم التوليتاري الصمود، فلولا رضاهم عن تلك الممارسات العنيفة لما استمر حاكما عليهم. إن شخصية الجمهور تصير من شخصية رجل الجمهور العنيف كما رأت حنة أرندت، باعتبار أن الزعيم التوليتاري العنيف "رجل الجمهور الأوربي" يحكم طبقة ديكتاتورية أيضا، واستدلت على ذلك بأن هتلر بلغ الحكم بانتخابات أفرزت أغلبية[53].

ب: التمايز بين زاويتي النظر

رغم تشابه المآلات النظرية لتصور الشيخ والفيلسوفة حول الاستبداد السياسي فقد توسل كل منهما بعدة مفهومية شهدت بعض التمايز في منعطفات نظرية معينة يمكن إجمالها فيما يلي:

- **البعد التداولي للداء والدواء عند الإمام**

رغم وحدة المصير المؤلم للاستبداد بمختلف أشكاله (ديكتاتورية، توليتارية) إلا أن له بعدا تداوليا[54] يجب عدم إغفاله، فالاستبداد الشرقي غير الغربي كما يمكن استنتاجه مما ألفه الشيخ، حيث يرى أنه "ليس من شأن الشرقي أن يسير مع الغربي في طريق واحدة"[55]، فالغربي حسب الإمام يرى الأديان "كمخدرات تعطل الحس بالهموم، ثم تذهب بالحياة فيكون ضررها أكبر من نفعها"[56]، ومن ثم فقد استبدل وقار الدين بعروس الحرية، واستبدل الطاعة المبنية على الدين بالمشاركة في الشؤون العامة، بل قد تمادى (الغربي) في حله "الحداثي" للاستبداد حتى تبنى قواعد منبوذة من وجهة نظر الإنسان الشرقي مثل الغاية تبرر الوسيلة (سماها الشيخ الواسطة)، مما دفع بالناس هناك إلى ارتكاب جرائم فظيعة ضد الإنسانية، ولعل الشيخ يشير إلى ما حققته بعض الدول الأوربية في عهده من ديموقراطية داخلية رافقها نهج استعماري خارج الحدود[57].

---

[52] حنة أرندت، في العنف، مرجع سابق، ص. 50.

[53] حنة أرندت، أسس التوليتارية، مرجع سابق، ص. 32.

[54] يقصد بالبعد التداولي للاستبداد خصوصيته المفهومية والتصورية في المشرق، فالمفاهيم التي تناقشها الفلسفة تتأثر تصوراتها بحسب المنظومة القيمية العقدية واللغوية والمعرفية لكل مجتمع وسياق معرفي كما يرى الدكتور طه عبد الرحمن الفيلسوف المغربي، الذي نظر كثيرا للمجال التداولي في الفلسفة انظر حول الموضوع مثلا من كتبه:

- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، بدون تاريخ، ص. 250 وما بعدها.
- طه عبد الرحمن، سؤال العمل، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2012، ص. 50.

[55] عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص. 96.

[56] االمرجع نفسه، ص. 95.

[57] يقول الإمام الكواكبي في هذا الصدد: "دخل الفرنساويون الجزائر منذ سبعين عاما، ولم يسمحوا بعد لأهلها بجريدة واحدة تقرأ..."، بل أشار إلى هذا الأمر (رفع شعار حقوق الإنسان والمشاركة داخليا واضطهاد الشعوب الأخرى) مؤرخون ومفكرون سياسيون غربيون أنفسهم، من ذلك ما ذكره مثلا "غوستاف لوبون" المؤرخ الفرنسي الشهير في كتابه "روح السياسية" عن استبداد الموظفين الفرنسيين في المستعمرات، انظر:

- الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص. 130.
- غوستاف لوبون، روح السياسة، ترجمة عادل زعيتر، الطبعة الأولى، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص ص. 182، 183.

أما الشرقي فيناسبه دواء يتسق مع طبيعته الأدبية التي تمجد ما ورثه من ثقافة الفتوة والمروءة والفضيلة، والتي لا تراعي مآلات الثورة على الظلم، فقد انتقد الشيخ بشدة مثلا أن الشرقي لا يبالي بالبديل حين يناهض الظلم فلا يهمه سوى إزاحة الظالم دون إعداد بديل عنه مما يسقطه في متاهة تبديل الظالمين، واستدل الإمام على ذلك بما فعلته الباطنية من اغتيالات سياسية للأمراء لكنها لم تفلح في قطع دابر الاستبداد[58]. كما انتقد الشيخ كثيرا سطحية الإنسان الشرقي في التعامل مع الشأن السياسي، إذ رآه يغار على الفروج كأنها منتهى الشرف بينما يغار الغربي على الحرية والاستقلال أكثر[59]، وفي تحليله هذا لم يقصد الإمام بالشرقي الشعوب الإسلامية فحسب بل ضم إليها البوذيين، ومسيحي الشرق والإسرائيليين... ونظرا لافتتانهم بالدين فقد ركز على الحل الأخلاقي الذي لم تركز عليه الفيلسوفة أرندت بل كادت تغفل عنه تماما.

- **الحل الأخلاقي والمعرفي ضرورة الشرق**

انطلاقا من ميزات الإنسان الشرقي المذكورة ركز الإمام على الحل الأخلاقي والمعرفي للاستبداد، ويلاحظ أن هذا الأمر لم تركز عليه أرندت كثيرا فمعجمها السياسي يمتح من الفلسفة السياسية الليبرالية المادية أكثر من غيرها.

لقد اعتبر الإمام أقرب الطرق لتجاوز الاستبداد الشرقي هو الإصلاح الديني الأخلاقي، الذي يتخذ الدين أخلاقا لا عبادة طقوسية فقط، كما صب غضبه الجم على الجهل المنتشر في الشرق الذي اعتبره رديف استمرارية الاستبداد السياسي، حيث انتقد تبعية الناس لنخبة وعلماء رسميين[60] "مرائين أغبياء" بتعبيره لا يهمهم سوى التقرب للطغاة وضمان جوائزهم.

يبدأ الحل الأخلاقي للشيخ من الجانب التربوي العلمي العملي، حيث تحدث عن التنشئة السياسية (سماها السير السياسي) وجعلها من مراحل التنشئة الاجتماعية للإنسان[61]، ودعا لتمرين الناس على الأخلاق الفاضلة والإقناع، والتوسط والاعتدال، بل لم ينس أن يشير إلى أن التربية لا يجب أن تغفل حتى عن البعد الجسمي الشخصي المتمثل في النظافة والانضباط في النوم والغذاء والعبادة، مما يشير إلى تبنيه جوانب من الأخلاق الفلسفية غير الدينية، وقد أشار إلى ذلك صراحة عند تقسيمه الأخلاق إلى طبيعية تتوافق حولها كافة الملل والنحل والطبائع[62]، وأخلاق اجتماعية تنتقل بالوراثة والتنشئة، وأخلاق سماها كمالية ونسبها إلى الأديان، إذ لا يرى الإمام بين الثلاثة تعارضا بل توافقا يساهم في دحض الاستبداد.

[58] عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص. 97.
[59] نفسه.
[60] عبد الرحمن الكواكبي، أم القرى، مرجع سابق، 43.
[61] عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص. 103.
[62] المرجع نفسه، ص. 91.

- **الاختلاف في التركيز على البعدين الفردي والجماعي للاستبداد**

رغم ما بين الإمام والفيلسوفة من توافق كبير إزاء أسباب داء الاستبداد ودوائه، إلا أن المطلع على متنهما يرى تمايزا من حيث التركيز على بعض العوامل، فالفيلسوفة ركزت على البعد الجماعي للاستبداد، بينما ركز الشيخ على بعده الفردي أكثر، يتبدى ذلك من خلال حديث حنة أرندت عن إصلاح "الشأن العام" أكثر من حديثها عن التفاصيل الأخلاقية الفردية، فالفيلسوفة نادرا ما تحدثت في كتبها عن الحل الأخلاقي الفردي، بل إنها اعتبرته شيئا تافها كما في كتابها الشهير "ايخمان في القدس: تقرير عن تفاهة الشر"، فهي رأت في الضابط النازي الذي حوكم في القدس بتهم متعلقة بالإبادة الجماعية لليهود كائنا تافها في معادلة الشر الجماعية التي توافق حولها جو سياسي جماعي يمجد التوليتارية والقمع، وقد تورط فيه بعض عملاء هتلر من اليهود أنفسهم[63]، أما البعد الفردي فقد كان محل تهميش من الفيلسوفة حتى أنها نعتته أحيانا بالعجز عن أي إنتاج سواء كان استبداد أو غيره بل إنها وصفته بالموت الذي لا يعني شيئا آخر سوى الكف عن الوجود ضمن الجماعة والشأن العام.

رغم أن حنة أرندت تملصت من تبرئتها لذلك الضابط النازي بعد الهجوم الذي شنته بعض الأوساط اليهودية عليها، واتهامها إياه بفقدان الإنسانية إلا أن ذلك لم يلغ أن معجمها السياسي لا يميل كثيرا لتشخيص داء الاستبداد باعتباره فرديا ميكروفزيائيا، فقد ركزت على البعد الجماعي للاستبداد صراحة في كتابها عن التربية حيث قالت إن "سلطة الجماعة، ولو كانت جماعة أطفال، هي دائما أكثر قوة واستبدادا من سلطة الفرد مهما كان قاسيا"[64].

عكس ذلك يرى الإمام أن الأخلاق الفردية هي المنطلق والحل في معادلة الاستبداد الجماعي يقول في هذا المضمار "لا تكون الأخلاق مالم تكن مطردة على قانون فطري تقتضيه أولا وظيفة الإنسان نحو نفسه، وثانيا نحو وظيفته نحو عائلته، وثالثا وظيفته نحو قومه، ورابعا وظيفته نحو الإنسانية"[65]، أي أنه قدم الوظيفة الأخلاقية النفسية الفردية على غيرها.

المحور الرابع: راهنية المشروعين النظريين

اتجه الفكر السياسي المعاصر الحالي نحو مزيد من الأجرأة والتطبيق للنظريات السياسية سواء الموروثة أو المستجدة، فصارت الأوساط الأكاديمية والعلمية تجرد من تلك النظريات مؤشرات ومقاييس كمية تحكم على الظواهر السياسية (المشاركة، الفاعلية، الشعبية، حقوق الإنسان...)، في هذا السياق صار الاستبداد وغيره من الظواهر السياسية محط العديد من محاولات التكميم والنمذجة modélisation، حيث وضع العديد من الباحثين مؤشرات واستمارات تبين مدى الانخراط سواء الجماعي أو الفردي في الاستبداد، سمي بعضها بمقياس أو اختبار الفاشية، وسمي بعضها بمقياس الاتجاه نحو الديموقراطية أو نحو الإنسانية... وترمي كلها إلى محاولة التكميم والتوقع في الشؤون السياسية. فكان من أهم هذه

[63] حنة أرندت، ايخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشر، ترجمة نادرة السنوسي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2014، ص. 134.

[64] حنة أرندت، "أزمة التربية"، ترجمة حماني أقفلي، وعز الدين الخطابي، الأزمنة الحديثة، العدد (3-4)، أكتوبر 2001، ص. 11.

[65] عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص. 88.

المقاييس في مجال الاستبداد تلك التي اعتمدت على أعمال الموسيقي والفيلسوف تيودور أدورنو Theodor W. Adorno (1903 - 1969) سليل المدرسة النقدية الألمانية، لأن الرجل وفريقه كانوا من أول من حاول تقييم مدى احتمال التحول نحو شخصية الديكتاتور بمقاييس مضبوطة[66] في كتاب "الشخصية التسلطية". في هذا المقياس وضع أدورنو وفريقه تسعة متغيرات تقاس وفق مجموعة من الأسئلة، يمكن الرجوع إليها في كتابه الجماعي حول الشخصية التسلطية، أو إلى صيغها الإلكترونية المستحدثة[67].

تتجلى أهمية هذا المقياس في سياق الحديث عن المشروعين النظريين للفيلسوفة والشيخ الإمام في كونه استلهم عن وعي أو عن غير وعي الكثير من الأسس النظرية لهما، مما شكل تناصا نظريا كبيرا يدل على شبه اتفاق على أصول داء الاستبداد وسبيل النجاة منه في الفكر السياسي المعاصر ويتضح هذا الأمر جليا من حيث العناصر التالية:

أ: الموقف من العنف

يفيد استقراء أسئلة مقياس أدورنو ومؤشراته أنه أعطى لهذا الأمر أهمية كبيرة، انطلاقا من أن الشخصية العنيفة التي تستضمر رد الفعل الطبيعي (نسبة إلى طبيعة هوبس وفرويد) مرشحة للاستبداد ورفض التعايش، ويظهر هذا جليا في مقياس أدورنو من خلال بعض المتغيرات الشخصية التي ركز عليها مثل: الشخصية العدوانية، القوة والصرامة أو الصلابة، النزوع نحو التدمير والسخرية، ومن خلال بعض الأسئلة المتعلقة بها، فيما يلي نماذج منها:

- يجب دائما معاقبة إهانة شرفنا[68]،
- يمكن حل معظم مشاكلنا الاجتماعية إذا تمكنا بطريقة ما من التخلص من الأشخاص اللاأخلاقيين والمحتالين والضعفاء[69]،
- لما كانت الطبيعة البشرية على ما هي عليه، ستكون هناك دائما حرب وصراع[70].

إن هذا التركيز على متغير العنف في بناء الشخصية التسلطية التي هي نقيض الديموقراطية والحرية ورد بشكل جلي في متون الفيلسوفة والشيخ الإمام، كما تم توضيحه، إذ اعتبرت حنة أرندت العنف الناقض الأساسي لمفهوم لسلطة والسياسة والحرية كما في كتابها "في العنف"، بينما اعتبره الشيخ

---

[66] كانت أعمال أدورنو وفريقه أهم الأعمال التي حاولت وضع تصور أو نموذج يتوقع مدى الاستعداد للانخراط في الفاشية والاستبداد والسلطوية لدى الإنسان (The Fascism scale)، حيث وضع أسئلة اختيارية تأخذ بعين الاعتبار تسعة عوامل أو متغيرات رئيسة هي: التقليدانية Conventionalism، الاستبدادية والخضوع Authoritarian Submission، العدوانية Authoritarian Aggression، اللاشعورية Anti-intraception، الخرافات والصورة النمطيةSuperstition and Stereotypy، القوة والصرامة أو الصلابة Power and Toughness، التدمير والسخرية Destructiveness and Cynicism، الاسقاط أو الإسقاطية Projectivity، الجنس Sex، انظر:

- T. W. Adorno et al., The Authoritarian Personality, Studies in Prejudice Series, Volume 1, The American Jewish Committee, 1950, pp. 255-257.
- Matthias Benzer, The Sociology of Theodor Adorno, New York, 1st edition, Cambridge University Press, 2011, pp. 65-66.

[67] See for example: https://www.anesi.com/fscale.htm (consulté le 02/02/2023).

[68] T. W. Adorno et al, op.cit, p. 256.

[69] Ibid, p. 247.

[70] Ibid, p. 249.

مفتاحا من مفاتيح شقاء الإنسان وتجذر الاستبداد، وذلك عندما ربطه بنظام الجندية، أو "بشدة الجندية الجبرية العمومية" كما نعتها، فالعنف أو الشدة بتعبير الشيخ المتمثلة في التجنيد الإجباري من أهم عوامل الاستبداد، بل أقبح أشكاله[71]، لأنها تفسد أخلاق الأمة وتناقض الحرية وتعين المستبدين وتسلط الأمم بعضها على بعض، ونفى الشيخ أن يكون العنف مفتاحا لأي حل كما وضحناه.

ب: الموقف من الدين

يلاحظ أن استمارة تيودور أدورنو بدورها ركزت كثيرا على التكوين الديني للأشخاص باعتباره أحد أكبر مكونات الشخصية الثقافية للإنسان، فالدين رفيق الشخصية البشرية سواء المستبدة أو العادلة، بل هو رفيقها سواء كانت مؤمنة أو ملحدة، فقد رصد بعض المفكرين المعاصرين أنماطا من التدين غير اللاهوتي حتى عند غير المتدينين، إذ يكفي أن نشير إلى أن أحد شيوخ علم الاجتماع السياسي المعاصر المؤرخ والمفكر الفرنسي "غوستاف لوبون" أشار إلى ذلك بصريح العبارة في كتابه الشهير "سيكولوجية الجماهير"، وهو الكتاب الذي أثر في الاجتماع السياسي الغربي تأثيرا عميقا خاصة في أفكار رواد مدرسة فرنكفورت رغم ما شن عليه من حملات تنسبه للفاشية، وقد كان أودرنو نفسه ممن اعترف بأهمية هذا الكتاب، بل إن بعض آثار الكتاب واضحة في أعمال حنة أرندت نفسها مما لا يتسع المقام للنبش فيه، قال غوستاف لوبون واصفا خصائص العاطفة الدينية للجماهير "لهذه العاطفة خصائص بسيطة جدا: أولا عبادة إنسان يعتبر خارقا للعادة، الخوف من القوة التي تعزى إليه، الخضوع الأعمى لأوامره، استحالة أية مناقشة لعقائده، الرغبة في نشر هذه العقائد، الميل لاعتبار كل من يرفضون تبنيها بمثابة أعداء، وسواء أسقطت عاطفة كهذه على الإله الذي لا يرى، أو على صنم معبود، أو على بطل أو فكرة سياسية فإنها تبقى دائما ذات جوهر ديني"[72]، وأضاف في موضوع آخر أن الإلحاد نفسه لو فرض على الجماهير لكان بواسطة تعصب ديني[73].

إن الموقف من الدين كما ركز عليه الشيخ الإمام من المفاتيح الرئيسية المؤسسة للاستبداد، وقد بين نمطين متناقضين للتصور الديني يمثل أحدهما منطلق الاستبداد، ويمثل الآخر الدواء الذي يعالجه، فإذا كانت شخصية الفرد ممن يعتبر الدين سلطة وتراتبية مضبوطة فستكون أقرب إلى الاستبداد، أما إذا كانت ممن يأخذ بالجانب الأخلاقي للدين في إطار ما يسميه بعض الفلاسفة المعاصرين "روح الدين"[74]، فسيكون أقرب إلى المشاركة والتعايش السياسي، وهو الأمر الذي ربطه الإمام الكواكبي بإصلاح الأخلاق الفردية كما بيناه.

---

[71] عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مرجع سابق، ص. 25.

[72] غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الأولى، بيروت، دار الساقي، 1991، ص. 91.

[73] المرجع نفسه، ص. 94.

[74] نوقشت علاقة الأخلاق بالدين والسياسة منذ القدم، وعمل على مقاربتها المفكرون الدينيون وفق دياناتهم وحتى غير الدينيين في إطار ما سمي الأخلاق الطبيعية، في العصر الحديث قدم الفيلسوف المغربي الدكتور طه عبد الرحمن تحيينا مهما للموضوع في مشروعه الفلسفي الائتماني كما سماه، وألف سلسلة من الكتب في الموضوع في مقدمتها كتابه الشهير "روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية"، حيث سعى إلى إثبات الأساس الأخلاقي للدين قبل منطقه القانوني التشريعي، يقول الدكتور طه في هذا السياق: "ينبني الأمر الإلهي أو الحكم الشرعي على مقومين اثنين: قانوني وأخلاقي، مع وجود تفاوت بينهما، إذ يقدم المقوم الأخلاقي على المقوم الديني، لأن فائدة الأمر أو الحكم ليست في التطبيق الخارجي من حيث هو كذلك، ولكن في الإصلاح الخلقي الذي ينتج عنه"، انظر:

- طه عبد الرحمن، روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2012، ص. 402.

تضمن كتاب أدورنو وفريقه بحثا في النوازع الدينية للاستبداد خاصة في مجال التعصب للعرقية، حيث خصص بعض الفصول كاملة (الفصل 6 و18) لتبين دور الممارسات والمواقف الدينية في تكوين الشخصية السلطوية المنغلقة خاصة بالنسبة للديانة المسيحية، كما تحدث عن دور التنشئة الاجتماعية والتربية في الموضوع، خاصة في مقياسه المتعلق بمعاداة السامية.

ج: تحيين البناء النظري لمقاييس سياسية أخرى

لقد ورثت العلوم السياسية من المشروعين الفلسفيين للشيخ الكواكبي والفيلسوفة أرندت معطيات نظرية غاية في الأهمية في موضوع الاستبداد، يدل على ذلك أن كثيرا منها أخذت بها النظريات الأحدث في الموضوع، خاصة تلك التي تحاول وضع قياسات كمية أو مؤشرات Index لبعض الظواهر السياسية المتعلقة بمظاهر الاستبداد، وقد بينا تقاطعهما مع مقياس أدورنو الشهير، ونضيف أن "مؤشر الديمقراطية" الذي يصدر منذ سنة 2006 عن وحدة المعلومات الاقتصادية The Economist Intelligence Unit، تقاطع بدوره مع تلك المعطيات النظرية خاصة في مجال تقييم المشاركة السياسية، التي اعتبرها من مؤشرات تقييم مدى ديموقراطية أو سلطوية الدول الخاضعة للتقييم[75]. فالنظام الاستبدادي حسب هذا المقياس لا يفي بمتطلبات المشاركة السياسية والتعددية، غير أنه يلاحظ أنه يمكن تطعيم هذا المقياس بمؤشر الموقف من العنف كما تناوله كل من الشيخ الكواكبي والفيلسوفة أرندت، ذلك أن مراعاة المشاركة والثقافة السياسية فقط في تحديد مدى التخلص من الاستبداد وولوج الديموقراطية غير كاف، لأن كثيرا من الأنظمة السياسية الشمولية خرجت من صناديق الاقتراع مثل ما حدث مع التجربة الهتلرية حسب حنة أرندت، وقياس مدى تأصل العنف في المجتمعات والأداء السياسي للدول صار ميسرا مع بروز مقاييس القيم الجديدة التي تحدد مؤشرات لمدى تجذر بعض القيم في المجتمعات المعاصرة.

هناك مؤشر آخر للحرية والديموقراطية صادر عن مؤسسة دار الحرية العريقة (Freedom house)[76]، يقدم تقارير سنوية عن انتشار الديموقراطية والاستبداد في العالم، ويبني هذا المؤشر نتائجه حول الموضوع على فئتين (categories) من المؤشرات هما: الحقوق السياسية والحريات المدنية المستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويجزئ سلم القياس إلى حوالي 100 سؤال تتركز حول الفئتين[77]. يفترض البناء النظري لهذا المؤشر أن معايير الحرية في العالم "تنطبق على جميع البلدان والأقاليم، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو التكوين العرقي أو الديني أو مستوى التنمية الاقتصادية"[78]، ولعل

---

[75] بنى هذا المقياس مؤشراته على خمسة فئات أساسية هي: العملية الانتخابية والتعددية، الحريات المدنية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، والثقافة السياسية، للمزيد انظر:

- The Economist Intelligence Unit, Democracy index 2022: Frontline democracy and the battle for Ukraine, The Economist Intelligence Unit Limited 2023, p. 3. From: https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2022/ (accessed 1/08/2023).

[76] تأسست هذه المنظمة غير الحكومية منذ 1941 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتصدر عدة تقارير سنوية حول الحرية والديموقراطية والصحافة، وتعد تقاريرها من أكثر التقارير استشهادا عبر العالم، للمزيد حول المنظمة وتقاريرها انظر موقعها الرسمي على الرابط:

- https://freedomhouse.org/ (accessed 01/08/2023).

[77] انظر آخر تقارير مؤسسة دار الحرية حول الحرية في العالم لسنة 2023 في:

- Freedom House, Freedom in the world 2023, March 2023, p. 21. From: https://freedomhouse.org/sites/default/files/2023-03/FIW_World_2023_DigtalPDF.pdf (accessed 01/08/2023).

[78] Ibid.

في هذا كثيرا من الإجحاف يمكن أن يزيله التصور النظري للاستبداد كما وضعه الإمام الكواكبي الذي دعا إلى ممانعة للاستبداد تناسب كل مجتمع، حين بين الفرق بين دواء الاستبداد في الشرق وتميزه عن الغرب.

خاتمة:

إن أهم **النتائج** التي يمكن لهذا البحث الموجز التأشير عليها في موضوع الاستبداد كما تصوره الشيخ والفيلسوفة ما يلي:

- للاستبداد بمختلف أشكاله ديناميات تتشابه في كثير من المنطلقات أهمها الانكفاء عن المشاركة السياسية والبعد عن الشأن العام، الأمر الذي يتيح بيئة خصبة لنمو الشمولية والديكتاتورية والقمع السياسي.
- يرجع الاستبداد في جانب منه إلى طبائع شخصية تميز الفرد المستبد، فهو يتميز بالإقصاء والعنف والشعبوية (رجل الجمهور بتعبير حنة أرندت) ويحاول جعل الجميع على نفس النمط، حتى ينتشر الاستبداد أفقيا وعموديا فينخرط الجميع في استبداد الجميع.
- متغيرا الموقف من العنف والموقف من الدين مهمان جدا في توقع حدوث استبداد سياسي، فالتعامل مع المقدس الديني باعتباره طقوسا استعبادية يرسخ الاستبداد في جميع المجتمعات، كما أن العنف لا يعد حلا للاستبداد كما أجمع على ذلك الشيخ والفيلسوفة بل هو من يرسخه.
- يمكن للمجتمعات أن تتحلل من ربقة الاستبداد حسب سياقاتها الثقافية، لكن مع مراعاة قيم المشاركة والاهتمام بالشأن العام كل حسب طريقته.

أما عن أهم **التوصيات** التي يمكن أن يقدمها البحث فهي كما يلي:

- على الفلسفة السياسية المعاصرة إعادة فتح ملف الاستبداد السياسي وتحيين نظرياته، ذلك أنه موضوع مهم جدا تؤول إليه جميع مواضيع السياسية تقريبا، مع الاهتمام بأعمال الرواد من قبيل الشيخ الكواكبي والفيلسوفة حنة أرندت. فطبائع الاستبداد مثلما ذكرها الإمام ما زالت سارية في عالمنا اليوم، كما أن مظاهر الشمولية كما حذرت منها الفيلسوفة ما زالت تهدد العالم بإنتاج أنظمة توليتارية جديدة، مما يحتم على الفكر السياسي الآني عدم إغفال ما نبه إليه الشيخ والفيلسوفة من حلول تناهض الاستبداد وتستنبت الحرية.
- إن مقاييس الحرية والديموقراطية عبر العالم يمكن أن تحين مؤشراتها مستفيدة من المعطيات النظرية حول الاستبداد كما تناولتها أفكار الشيخ والفيلسوفة.
- الاعتماد على أسس نظرية متعددة المشارب في صياغة مقاييس الديموقراطية وحقوق الإنسان كفيل بتجويد تلك المؤشرات، وبنائها على تجارب متعددة، حيث تمثل أفكار الشيخ

وجهة نظر "الشرق" في الموضوع، وتمثل أفكار الفيلسوفة أرندت وجهة نظر "الغرب"، ما يعني مراعاة إيجابية للتنوع الثقافي في مقاربة المواضيع السياسية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- أرندت حنة، "أزمة التربية"، ترجمة حماني أقفلي، وعز الدين الخطابي، الأزمنة الحديثة، العدد (3-4)، أكتوبر 2001.
- أرندت حنة، أسس التوليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، الطبعة الثانية، بيروت، دار الساقي، 2016.
- أرندت حنة، الوضع البشري، ترجمة هادية العرقي، الطبعة الأولى، بيروت، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2015.
- أرندت حنة، ايخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشر، ترجمة نادرة السنوسي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2014.
- أرندت حنة، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، الطبعة الأولى، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008.
- أرندت حنة، في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، الطبعة الأولى، بيروت، دار الساقي، 1996.
- عبد الرحمن طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، بدون تاريخ.
- عبد الرحمن طه، روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2012.
- عبد الرحمن طه، سؤال العمل، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2012، ص. 50.
- الكواكبي عبد الرحمن، أم القرى، القاهرة، الطبعة المصرية بالأزهر، 1931، ص. 12 وما بعدها.
- الكواكبي عبد الرحمن، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، الطبعة الخامسة، بيروت، دار الشرق العربي، 2003.
- لوبون غوستاف، روح السياسة، ترجمة عادل زعيتر، الطبعة الأولى، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.
- لوبون غوستاف، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الأولى، بيروت، دار الساقي، 1991.

المراجع الأجنبية

الكتب

- Adorno T. W. et al., The Authoritarian Personality, Studies in Prejudice Series, Volume 1, The American Jewish Committee, 1950.
- Benzer Matthias, The Sociology of Theodor Adorno, New York, 1st edition, Cambridge University Press, 2011.

تقارير

- The Economist Intelligence Unit, Democracy index 2022: Frontline democracy and the battle for Ukraine, The Economist Intelligence Unit Limited, 2023. From: https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2022/ (accessed 1/08/2023).
- Freedom House, Freedom in the world 2023, March 2023, p. 21. From: https://freedomhouse.org/sites/default/files/2023-03/FIW_World_2023_DigtalPDF.pdf (accessed 01/08/2023).

مواقع الكترونية

- https://www.anesi.com/fscale.htm (consulté le 02/02/2023).
- https://freedomhouse.org/ (accessed 01/08/2023).